هو النسبة اليه فلم يكن الكلمة عندهم مستقلة الاعتبار
معناها الحذف وهو المعنى المتضمن وقد صرح به
والحق ان معناها الحدثي وهو المعنى اجمالي يحلله
العقل الى هذه الثلاثة كما يشهد به الواحد ان السليم
فالقول بان معناها مستقل بالنظر الى المعنى المتضمن
كلام ظاهري والتحقيق انه مستقل بالنظر الى المعنى
المطابقي وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين
فان خوا عسبي وتمشى فعل عندهم وليس بكلمة عند المنطقيين
لاحتمالها الصدق والكذب حاصله ان نظر المنطقيين لما
كان قصدا الى المعنى لا الى اللفظ وصيغة المتكلم والمخاطب
معناه معنى القضية له احتمال الصدق والكذب والقضية
مركبة من الموضوع والمحمول والنسبة في المعنى وفي
اللفظ ايضا دلالة جزئه على جزء المعنى فان انت
يدل على الفاعل المخاطب فالالف والنون على المتكلم
والباقي على الحدث فلذا عدوها من المركبات التامة
الخبرية واخرجوا عن الكلمة ومنظر اهل العربية الى
اللفظ فقصدوا تبعا الى المعنى وفي اللفظ نظر فانهما
مثل الفعل ودلالتهما مثل دلالته على الزمان ولشدة
ارتباط الاجزاء بعضها مع البعض في اللفظ كالمفرد
عدوها من المفرد وفي اقسام من الفعل بخلاف تمشى
فانه كلمة عند المنطقيين والعرب اذ لا يفهم منه معنى
المركب والقضية ما لم تصرح بالفعل بالفاعل فاذا تمشى
بلا ذكر الفاعل لا يفيد معنى تمشى احد او زيد والا
لزم عند ذكرها التاكيد وهو باطل قطعا في محاوراتهم
نعم في المخاطب عند ذكر الفاعل مثل تمشى انت وفي

المتكلم

المتكلم عند ذكره نحو مشي انا ونمشي نحن يفهم
التاكيد قطعا في المجاورات فوضع الحرف فافهم والا في مواضع
ومن خواص المحكم عليه اي الحكم عليه عند تصوره بكنهه
والا فيحكم على معاني الحرف عند التصورات الثلاثة
الباقية كما عرفت انفا وقولهم من حرف جر وضرب نعل
ماض لا يرد فانه حكم على نفس الصوت لا على
معناه والمحقق به هو هذا اي الحكم على المعنى من حيث
تصوره بكنهه والا فالحكم على المعنى يتصور في الحرف
ايضا كما يقال معنى من غير مستقل وله موضع
للعنوان في صحة الحكم وعدمها كما وهم فانه تابع لجعل
الجاعل فلو فرضنا عدمها لا يكون التفاوت في صحة
الحكم وعدمها بالنظر الى المعنى ونظر المزاينين بالذات
الى المعاني لم فهم انما يتخصوص الخواص والاحكام
بالنظر اليها فلا يلزم عند ذكر تمايز الخواص والاحكام
تمايز المعاني المختصة بها وطريقة مابينا وهو التحقيق
اللهم الا ان يقال ان نظر المزاينين ايضا في صحت
الالفاظ قد يكون موافقا لنظر اهل العرب في ذكر
خواص الالفاظ سيما اذا كان بالنظر الى المعاني فتكون
اللفظ محكوما عليه بالنظر الى المعنى مع تحفظه
في عنوانه خاصة الاسم واما الحرف فقد يحكم عليه
بالنظر الى معناه اذا عبر عن عنوانه بان يقال معنى
من او الابتداء الخاص وبالجملة ان لفظ من له حكم
عليه بالنظر الى معناه اذا عبر ذلك المعنى في محاوراتهم
بلفظ من فمن جهة هذا التقييد يحصل الخاصة للاسم
والسرفية ما ذكرته فان في هذا العنوان انما يكون

Copyright © King Saud University